الرعاية
ماء خلال
أخ عبد
لمحافظة
بتوزيع

دعم ايطالي لمشروع اللامركزية والتنمية المحلية في اليمن

صنعاء / سبأ /

■ وقع أمس بوزارة الادارة المحلية على اتفاقية شراكة بين الحكومة الايطالية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة بصنعاء تتضمن تقديم منحة مالية من الحكومة الايطالية بقيمة ٣٠٠ ألف يورو لدعم مشروع اللامركزية والتنمية المحلية التابع للأمم المتحدة المنفذ من قبل وزارة الادارة المحلية.

ويهدف المشروع إلى بناء قدرات الكادر المؤسسي في أجهزة الدولة وتفعيل جوانب التدريب والتأهيل حتى تتمكن السلطة المحلية من ادارة مواردها وخططها وتنفيذ مشاريع البنى التحتية التي تخدم المواطن اليمني والمجتمع بشكل عام.

وقع الاتفاقية عن الحكومة الايطالية السيد جاكومو سانفليشي دي مونتيي سفير الجمهورية الايطالية و فلافيا بنسيري الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة بصنعاء.

حضر توقيع الاتفاقية الأخ أمين العكبري وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع التنمية المحلية.

«المحلي» يؤكد على ضرورة التنسيق بين المكاتب التنفيذية في الحديدة

■ ،، الحديدة/سبأ

■ عقد المكتب التنفيذي والمجلس المحلي بمحافظة الحديدة أمس اجتماعا مشتركا برئاسة الأخ حسن أحمد الهيج أمين عام المجلس المحلي للمحافظة.

واستعراض الاجتماع تقارير وأنشطة مكاتب المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الاسماك وأنشطة الثروة السمكية والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالإضافة إلى عدد من التقارير المفصلة عن سير أداء العمل في هذه المكاتب والمشاريع المنجزة وقيد التنفيذ، وأوصى الاجتماع بضرورة إيجاد نوع من التنسيق بين مكتب الصحة العامة والسكان والبرنامج الوطني لمكافحة ودحر الملاريا ومؤسسة المياه وصندوق النظافة والتحسين لتصريف مجاري حوض منطقة البيضاء بمدينة الحديدة.

وأكد على تعزيز التعاون والتنسيق المستمر بين كافة المكاتب والهيئات الحكومية في المحافظة لرفع مستوى العمل والخدمات المقدمة للمواطنين.

وخرج الاجتماع بجملة من القرارات والتوصيات الهادفة إلى رفع مستوى الأداء في المكاتب الحكومية.

كما ناقش الأخ يحيى جعفر باجري وكيل محافظة الحديدة لشئون المناطق الجنوبية خلال لقائه أمس أعضاء المكتب التنفيذي بمديرية السخنة أداء المكاتب الخدمية والمشاريع التنموية التي تحتاجها المديرية.

واستعرض الاجتماع المعوقات التي تعرقل سير تنفيذ المشاريع الخدمية وسبل حلها كما استعرض تقارير إيرادات المكاتب التنفيذية واحتياجاتها من القوى العاملة ووسائل تنفيذ الأعمال الموكلة اليها.

وشدد الأخ الوكيل على أهمية التعاون بين المكاتب من أجل إيجاد فرص حقيقية لتنفيذ عدد أكبر من المشاريع التي تستفيد منها المديرية.

في حفل إعلان فوز شركة دبي للموانئ الدولية بتشغيل ميناءي عدن

صوفان لـ"الثورة": عدن بهذا المشروع ستستعيد دورها الاقتصادي الفاعل

٤٩٢,٥ مليون ريال عائدات الحكومة واستيعاب أكثر من ١٨٧٠ فرصة عمل

كتب/ أحمد الطيار

■ اعلنت بلادنا أمس رسمياً فوز شركة دبي للموانئ الدولية (Dpi) بالمناقصة الدولية لإدارة وتشغيل وتطوير ميناءي الحاويات والمعلا بمدينة عدن من بين ثلاث شركات تم تحليل عروضها وعطاءاتها في ثلاث جولات.

وفي حفل الاعلان الذي أقيم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أكد الأخ احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة اليمنية اتخذت القرار الاقتصادي الصائب الذي قام على أساس التحليل المنصف والمفاضلة بين العطاءات من مختلف الشركات العالمية وفقاً للمنهجية الشفافة وباشراف منظمات دولية مختصة.

حيث أن العرض من شركة دبي العالمية يعتبر أفضل العروض.

وأضاف صوفان في تصريح لـ"الثورة" إن العرض من الشركة يتضمن الدخول في شراكة اقتصادية مع بلادنا في ثلاث انشطة اساسية تشمل ادارة وتشغيل المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة وتطوير وتشغيل ادارة قرية الشحن بمطار عدن الدولي وتشغيل وتطوير احواض السفن في مدينة عدن وكلها مشاريع ستمكن عدن من استعادة دورها التجاري والاقتصادي والظهور كبوابه للاستثمار في المنطقة.

وقال: إن تنفيذ هذا المشروع سيوفر الآلاف من فرص العمل للشباب وهو الانجاز الذي ركزت عليه الحكومة في اختيار المشغل لهذه المشاريع حيث عملت على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بما يكفل التنفيذ الامثل وتشغيل الميناءين وبقية المرافق الأخرى بحيث تخلق فرصاً للعمل جراء قنوات الاستثمار المفتوح.

واعتبر صوفان هذا المشروع فاتحة خير كبيرة للاقتصاد اليمني والاستثمار في اليمن وسيتم من خلاله الثقة في القدرة الاستثمارية والتنافسية لبلادنا.

مشيراً إلى انه سيتم بدء المفاوضات النهائية للعقود الاسبوع القادم وسيتم التوقيع عليها في عدن إذ ان بلادنا جاهزة لتسليم الموانئ في الأول من أكتوبر القادم.

وطالب صوفان المستثمرين المحليين وقطاع الاعمال بالمبادرة للاستثمار في الانشطة التي سيوفرها تشغيل وتطوير تلك المنشآت بحيث يتم تجسيد الشراكة مع الحكومة بالشكل الأمثل ،مؤكداً ان الحكومة ستوفر كافة البنى الأساسية لقيام هذه الشراكة وستعمل على ازالة أية معوقات تقف في هذه الاتجاه .

وأضاف :إن المجالات الثلاث الاضافية التي سيتم عملها وبالذات تطوير المنطقة الصناعية بالتعاون بين شركة جبل علي و الحكومة ممثلة في منطقة عدن الحرة وهو تطوير سيفتح افاقا جديدة للاستثمار ويجعل عدن تأخذ موضعها الطبيعي والحقيقي للملاحة وجذب الاعمال والاستثمارات البحرية الملاحية والصناعية.

كما استعرض الاخ محمد منصور زمام مدير عام برنامج تطوير مدن الموانئ عدن ،الحديدة ،المكلا التحاليل والعطاءات المقدمة من الشركات المتنافسة مؤكد ان الحكومة وبعد تكوينها للجان الوزارية والفنية اعتمدت الشفافية في كافة اعمالها،وقد ادخلت المنظمات الدولية كاستشاري في هذه المجال من قبل،اضافة الى حضور ممثلي وسفراء الدول المهتمة باقتصاد اليمن حفل الاعلان ورؤيتهم بنفسهم لنتائجه.

موضحا ان الهدف هو جعل عدن مدينة حديثة باقتصاد يرتكز على خدمات بحرية وجوية للقيام بالتجارة الدولية والخدمات السياحية باستخدام قدرات المدينة التنافسية لتكون قطباً جاذبا للاستثمار المحلي والدولي.

اهداف

يهدف منح ادارة وتشغيل ميناء المعلا والحاويات الى تحقيق رغبة الحكومة في التعاقد طويل الاجل لإدارة وتشغيل الميناءين مع شركة دولية تتمتع بالمواصفات المثالية والقدرة على جذب احجام كبيرة من اعمال النقل واعادة النقل وتطوير ميناء الحاويات ليصبح مركزا رئيسيا للنقل واعادة الشحن والاستثمار في بنية خدماتية تحتية إضافية من ارصفة ومعدات في الميناء وتفعيل النشاطات الاستثمارية الاقتصادية في المدينة وسهولة التعامل مع كميات كبيرة من بضائع النقل واعادة الشحن والتنفيذ الفعال لعمليات ميناء الحاويات وصيانة البنية التحتية والمعدات وبناء على نتائج التحليل الثاني للعروض الذي تم في ١٨ مايو بحضور الاستشاري واللجنة الفنية وممثلين عن الشركات الثلاث فقد اوضحت ان العروض في تلك الجولة أفضل بكثير واشتملت على عروض محسنة بنسب كبيرة وخاصة في حجم الاستثمارات الأولية في توسيع الارصفة والانشطة الاخرى الخاصة باسعار المعدات الحكومية الحالية وايجار الارض والعائد المضمون للدولة من رسوم الحاويات واجمالي المدفوعات الحكومية حيث ستدفع شركة دبي للموانئ العالمية ٣٥ مليون دولار ثمنا للمعدات و٢,٥٢٥ مليون دولار +١,٥٪ زيادة سنوية ايجار للارض فيما ستحصل الدولة من رسوم الحاويات خلال الخمس السنوات الاولى على ٣٦ مليون دولار و١٧٢ مليون دولار خلال الثلاثين عاما المتفق عليها.

وسيكون هناك عائدات للدولة بصفة مؤكدة يبلغ اجماليها خلال الفترة المحدده بـ ٤٩٢,٥ مليون دولار تشمل ٣٧٢ مليون دولار رسوم الحاويات و٨٥,٥ مليون دولار ايجار الارض و ٣٥ مليون دولار قيمة المعدات.

كما أن الشركة ستستثمر خلال خمس سنوات بقيمة ٣٧٠ مليون دولار وستقوم بتوسعة الارصفة مسافة ٢٠٠٠ كيلو متر وتستوعب ١٨٧٠ عاملا يمنيا منهم اكثر من ٩٠٠ من العمال الجدد.

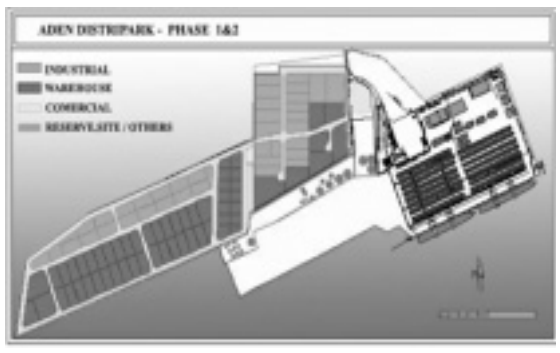

دورتان حول التحكيم التجاري والبناء التنظيمي للمراكز التدريبية

عتق/صنعاء/سبأ

■ تلقى ٢٢ مشاركا من منتسبي الغرف التجارية والصناعية بمختلف محافظات الجمهورية في الدورة التي اختتمت أمس بمحافظة شبوة جملة من المعارف حول التحكيم التجاري وإدارة المنازعات التجارية والهيكل التنظيمي للمركز الفني للتحكيم المزمع إقامته أواخر العام الجاري بمحافظة تعز.

واستعرضت الدورة التي نظمتها الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة على مدى خمسة أيام بالتعاون مع المؤسسة الالمانية للتعاون الفني «جي تي زد» الأهداف الأساسية والمزايا الفنية والقانونية لمراكز التحكيم في مختلف دول العالم ودورها في تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية.

وفي ختام الدورة اعتبر الأخ سالم فرج نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة والسيدة جبريلاهيرمن عن المؤسسة الالمانية إنشاء المركز بانه خطوة متقدمة كونه سيعمل على تسهيل فض المنازعات التجارية وتخفيف العبء على المحاكم التجارية المختصة.

إلى ذلك بدأت في صنعاء أمس أعمال ورشة العمل الخاصة بتطوير البناء التنظيمي واللوائح التنظيمية وإيجاد معايير محددة للمراكز التدريبية والتي ينظمها على مدى يومين صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات بالتعاون مع الدار الاستشارية اليمنية.

وفي تصريح لوكالة الانباء اليمنية سبأ أوضح المهندس عصام حسن عبدالعزيز مدير عام صندوق التدريب المهني والتقني أن الورشة تهدف إلى تكييف آلية عمل الصندوق بحيث يتناسب وواقع التدريب والتطوير في كافة المستويات إضافة الى جمع أصحاب العمل والمستفيدين من الصندوق في القطاعين الخاص والمختلط ومدراء الإدارات من أجل توضيح المشكلات التي أعاقت عمل الصندوق خلال الأعوام الماضية.

٦٨ مليار دولار حجم الاستثمارات المتوقعة في البتروكيماويات بدول مجلس التعاون الخليجي

الدوحة/سبأ

■ توقعت دراسة اقتصادية حديثة أن تبلغ الاستثمارات المتوقعة في قطاع الصناعات البتروكيماوية ٦٨ مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي حتى العام ٢٠١٠م وبنسبة ٧٠,٧٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا القطاع والبالغة ٩٦,٣ مليار دولار.

وذكرت الدراسة التي أعدها مصرف الامارات الصناعي حول مستقبل هذه الصناعة أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على نصيب الأسد من خلال شركة سابك تليها دولة قطر على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات وبنسبة ٨١٪ من إجمالي الصناعات في الدول الخليجية الست.

وأضافت الدراسه أنه مع دخول المشاريع المعتمدة حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠١٠م فإن ذلك سيؤدي الى تقوية موقع دول مجلس التعاون الخليجي في صناعة البتروكيماويات العالمية وسيحولها إلى أحد أهم مراكز انتاج هذه السلع التي تتزايد اهميتها للاقتصاديات العالمية.

واشارت الدراسة إلى أن صناعات البتروكيماويات تشهد تراجعا ملحوظا في موطنها الأصلي في الولايات المتحدة وأوروبا بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وشح توافر المواد الأولية وعدم قدرة منتجات هذه البلدان على منافسة المنتجات البتروكيماوية الخليجية.

واوضحت الدراسة أنه تم اغلاق ٧٠ مصنعا في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤م وحدها في حين أن هناك ٤٠ مصنعا تستعد للاغلاق مما أدى إلى فقد ١٢٠ ألف وظيفة في هذا القطاع الذي تبلغ مبيعاته السنوية ٥٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة.

وأكدت أن هناك مقاومة شديدة ستقف أمام عملية الانتقال هذه وبالاخص من قبل شركات البتروكيماويات وممثلي المؤسسات المهنية في البلدان المتقدمة إلا أن العوامل التجارية والافضليات النسبية هي التي ستحدد الاتجاهات الصناعية والتسويقية في صناعة البتروكيماويات في السنوات القادمة.

قطر تسعى لامتلاك أكبر اسطول لنقل الغاز في العالم

الدوحة/سبأ

■ قال عبدالله بن حمد العطية النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري أن بلاده ستمتلك أكبر اسطول لنقل الغاز في العالم في السنوات المقبلة يصل إلى ٩٠ ناقلة عملاقة.

وقال في تصريحات صحفية على هامش المنتدى الدولي الأول لشحن الغاز الطبيعي المسال في الشرق الاوسط الذي اختتم أعماله أمس الأول في العاصمة القطرية الدوحة أن قطر للبترول سوف تتسلم ٧٠ سفينة خلال الفترة ٢٠٠٧ و ٢٠١٢م.

واضاف أن قطر كانت السباقة في العالم وغيرت خريطة صناعة السفن التقليدية ذات الحجم الصغير إلى أحجام كبيرة لم تصنع من قبل وهي ما يطلق عليها كيوفيلكس وهذا الاسم الجديد بكل فخر واعتزاز يجسد امتلاك قطر هذا النوع من الناقلات، موضحا أنه تم تشكيل فريق عمل متخصص من قطر للبترول وقطر غاز وشركة أكسون موبيل كشريك لدراسة التكنولوجيا الجديدة وكيفية التغلب على بعض المصاعب التكنولوجية، مشيرا إلى أن قطر بدأت صناعة أول ناقلات بهذا الحجم في كوريا.

وقال العطية: نظرا لأن قطر بعيدة جغرافيا عن الأسواق التقليدية للغاز اضطررنا إلى خوض كل التحديات وكيفية التعامل معها وتخفيض سعر النقل والتكلفة في الانتاج، ولذلك بدأنا في أول عملية نحو التغيير الأساسي في تكنولوجيا الغاز المسال من خلال بناء أكبر المحطات لشحن الغاز.

وأكد العطية أنه ستبنى لأول مرة في قطر سفن ذات حمولة ٢٠٠ ألف متر مكعب من الغاز المسال.

وقال العطية أن محطة الأستقبال في ايطاليا تمثل أحد النجاحات الكبيرة التي قامت بها قطر للبترول، موضحا أن المحطة هي شراكة بين قطر للبترول واكسون موبيل وأديسون باور، ونسبة قطر للبترول ٤٥٪ واكسون موبيل ٤٥٪ واديسون باور ١٠٪، مشيرا إلى أن هذه خطوة جريئة لأننا أصبحنا من المصدرين التقليديين للغاز إلى الدول وسوف تبنى أكبر محطة في تاريخ أوروبا في مقاطعة ويلز ببريطانيا، والتي تعتبر من أكبر محطات الاستقبال في أوروبا وسوف تستقبل من ١٦ مليون طن من الغاز المسال وفي محطة أيطاليا في حدود ٦ ملايين طن وتبلغ تكلفة هذه المحطة في حدود ٢,١ مليار ومائتي ألف دولار أمريكي.

وقال العطية إن النقاش مازال مستمرا بيننا وبين هيئة قناة السويس وسوف يستمر بين الجانبين، مشيرا إلى أن محاولات كثيرة للتغلب على بعض الرسوم وفي نهاية المطاف قناة السويس هي المستفيد الأكبر لأنه كلما زادت الحركة في القناة تصب في مصلحة القناة.

ميناء الحديدة يستقبل أربع سفن تجارية تحمل أكثر من ١٠ آلاف طن من المحروقات

الحديدة/ سبأ

■ وصلت إلى ميناء الحديدة أمس أربع سفن تجارية تحمل على متنها ١٠ آلاف و٣١٣ طناً من المحروقات و٣٣٢ حاوية تحتوي على بضائع متنوعة.

وأوضحت احصائية صادرة عن مؤسسة الموانئ بالحديدة أن الباخرتين «نفط اليمن وباب عدن» تحملان ١٠٣١٣ طناً من المحروقات ، فيما حملت الباخرة كوتا هلوس ١٣٨ حاوية ، والباخرة بونجا ماس أنام ١٩٤ حاوية تحتوي على البضائع والمواد المتنوعة ٠٠ واشارت الإحصائية إلى أن خمس سفن تنتظر الدخول إلى أرصفة الميناء وعلى متنها ٢٣ الفا و٣٥٤ طناً من المحروقات والبيبات إضافة إلى ١٠٤ حاويات .

واضافت: إن ميناء المخا استقبل أربع سفن تجارية على متنها كميات كبيرة من المواشي والزيوت ٠٠ فيما استقبل ميناء الصليف باخرة واحدة على متنها عدد من الحاويات تحتوي على بضائع مختلفة.

وزراء تجارة الاتحاد الافريقي يبحثون آلية التعاون مع الصين وقضايا منظمة التجارة العالمية

القاهرة / شينخوا/..

■ بدأت بالقاهرة أمس الاربعاء اعمال الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء تجارة الاتحاد الافريقي بهدف تعزيز عملية تحرير التجارة في المجموعات الاقتصادية الأفريقية الاقليمية وتنمية الاداء في المجال التجاري على مستوى القارة السمراء.

وتبحث الدورة التي تستمر يومين برئاسة رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري وسائل تفعيل حركة التجارة والاستثمار بين دول القارة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.

وتقدم كل مجموعة تقريرا عن وضع التبادل التجاري والعقبات التي تعترضها في كل اقليم والمقترحات الخاصة بازالة هذه العقبات.

وتشمل هذه المجموعات الاقليمية الكوميسا وسادك وساكو والاكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا / الايموا/.

وأكدت اليزابيث تانكو مفوضة التجارة والصناعة بالاتحاد الافريقي في تصريح صحفي ادلت به في القاهرة على اهمية التنسيق بين دول القارة الافريقية تجاه قضايا منظمة التجارة العالمية وذلك في إطار الاعداد للمؤتمر السادس للمنظمة الذي يعقد بهونج كونج في ديسمبر القادم.

واشارت إلى أن المؤتمر الثالث لوزراء التجارة بدول الاتحاد الافريقي الذي يعقد في القاهرة يولي هذا الموضوع اهمية خاصة لما يمثله بالنسبة لمصالح الدول الافريقية.

وكشفت مصادر مسؤولة مصرية مشاركة في الاجتماع عن أن الاجتماع الثالث لوزراء تجارة الاتحاد الافريقي سيبحث ورقة عمل مصرية حول إنشاء آلية للتعاون بين اتحاد الغرف التجارية الصينية والاتحاد الافريقي للغرف التجارية.

وذكرت الورقة ان الآلية المقترحة تنبع من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في خطة عمل اديس ابابا التي تم توقيعها خلال المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في ديسمبر ٢٠٠٣ الذي ينص على قيام التجمعات الاقليمية والدول الافريقية بتحديد جهة مختصة للتشاور مع المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية بهدف انشاء غرفة أفرو صينية للتجارة والصناعة.

وقد اقترحت الورقة تأسيس الاتحاد الافريقي الصيني للغرف التجارية والصناعية بين الاتحاد الافريقي للغرف التجارية وبين المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية.

تجدر الاشارة الى انه رغم وجود عدد من التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية فإن التجارة البينية لدول القارة لاتمثل سوى حوالي ١٠,٢ في المائة في المتوسط بالنسبة الى اجمالي حجم تجارة القارة مع العالم وحوالي ٨ في المائة من إجمالي الناتج القومي للقارة .

وفي نفس الوقت فقد اشارت ورقة عمل مقدمة من مصر حول موقف التجارة البينية الأفريقية الى ضالة نصيب القارة من التجارة العالمية حيث يبلغ بالكاد ٢,٣ في المائة من اجمالي حجم التجارة العالمية، وهو مايزيد من تعقيد المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها القارة وحدتها التي تتمثل في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية بسبب العديد من المشاكل الهيكلية التي تواجه القارة ،٣٤ دولة افريقية تمثل ٦٤ في المائة من عدد دولة القارة ضمن الدول الاقل نموا على مستوى العالم من اصل ٥٠ دولة.